

أولاً: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في التجارة الدولية

1. النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية

إن النظرية الكلاسيكية للتبادل الدولي تركز على المنفعة بين الدول وذلك على أساس الاختلاف في التكلفة، ويعتبر آدم سميث أول من وضع المفاهيم الأولى لهذه النظرية، ثم دعمت مبادئ هذه النظرية بأراء كل من دافيد ريكاردو وجون استوارت ميل، والهدف من هذه النظرية هو تحديد شروط التوازن بين الدول وذلك من خلال ميزة التخصص والتبادل.

أ. نظرية النفقة المطلقة لأدم سميث 1723-1790.

● الإفتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية النفقات المطلقة:

تقوم نظرية النفقات المطلقة على الإفتراضات التالية:

➤ يرى سميث أن تحقيق الزيادة الإنتاجية يشترط عنصر الحرية الاقتصادية و لقد طبق سميث أفكاره الخاصة عن المزايا التخصص و تقسيم العمل بين الدولة، أي أن كل دولة يجب أن تصدر السلع التي تنتجها بكفاءة مقاسة و لإنتاج و تصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بالميزة المطلقة، و وحدات العمل التي تحتاجها الوحدة الواحدة من السلعة مقارنة بشركاتها في التجارة ولكن يدعم ادم سميث أفكاره، عمد إلى وضع مجموعة من الفرضيات التي ساعدته على ذلك و هي:

➤ قيمة السلعة تتحدد بعامل واحد وهو العمل؛

➤ وجود دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين؛

➤ دالة الإنتاج نفسها في كلتا الدولتين؛

➤ حرية تنقل عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد و عدم التمتع بهذه الحرية بين الدولة؛

➤ التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج؛

➤ حرية المبادلات؛

➤ مقايضة السلع مع بعضها؛

➤ ثبات تكلفة الوحدة مهما كان حجم الإنتاج؛

➤ عدم وجود تكاليف نقل أو موصلات أو تأمين؛

➤ التبادل يتم على أساس وحدة بوحدة؛

➤ إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي أي أن الفائدة التي تعود من إتساع نطاق

السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي؛

المحور الثاني.....نظريات التجارة الخارجية

- إن التجارة الدولية تساهم في تحقيق وزيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي، وبالتالي فإن زيادة كمية إحدى موارد الثروة هو الأثر الجوهري لقيام التجارة الدولية، ويتمثل الأثر الهام لهذه التجارة في التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج على الإستخدامات المختلفة؛
- تركز هذه النظرية على النفقات المطلقة وليس على النفقات النسبية لكل سلعة أي يكفي شرط اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين الدولتين لكي تقوم التجارة الدولية.

● تحليل نظرية النفقة المطلقة لأدم سميث

إن أدم سميث يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لأشباع حاجاتها الداخلية ، وتبادل الفائض بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج. وقد قاس أدم سميث النفقة المطلقة بعدد وحدات العمل اللازم لإنتاج وحدة واحدة من السلعة x.

وتقوم التجارة الدولية في رأي سميث بوظيفتين هامتين وهما:

- ✓ الوظيفة الأولى هي: وظيفة تصريف الإنتاج الفائض عن حاجة السوق المحلي واستبداله بشيء أكثر نفعا.
- ✓ الوظيفة الثانية هي: وظيفة التغلب على ضيق السوق المحلية.

ولفهم مبدأ الميزة المطلقة نفترض المثال التالي:

نفترض أن هناك دولتين هما الجزائر وإيطاليا ، وانهما ينتجان سلعتين هما: العصير وزيت الزيتون على التوالي، وإن عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة الواحدة من هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالآتي:

جدول رقم (01): نفقات الإنتاج مقدرة بساعات العمل

العصير	زيت الزيتون	
4 ساعات عمل / الوحدة	3 ساعات عمل / الوحدة	الجزائر
6 ساعات عمل / الوحدة	1 ساعة عمل / الوحدة	إيطاليا

المصدر: من اعداد الباحثة.

نلاحظ من خلال المثال أن كل من الجزائر وإيطاليا ينتج إحدى السلعتين بكفاءة أكبر من الدولة الأخرى، بحيث ان الجزائر تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة حقيقية مقدارها 4 ساعات عمل، بينما تنتج إيطاليا بما مقداره 6 ساعات عمل للوحدة الواحدة، وتنتج الجزائر وحدة واحدة من زيت الزيتون بما مقداره 3 ساعات عمل ، بينما إيطاليا فتنتج وحدة واحدة من زيت الزيتون بما مقداره 1 ساعة عمل للوحدة، ومنه فإنه من الأفضل أن تخصص الجزائر في إنتاج العصير لكون أنها تتمتع بميزة مطلقة فيه بينما تخصص إيطاليا في إنتاج زيت الزيتون لأنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجه، أو بمعنى آخر بما أن الجزائر تنتج العصير بتكاليف أرخص ، فمن الأفضل أن توجه مواردها من العمل لإنتاج العصير ، وتبادله بزيت الزيتون من إيطاليا ، والعكس بالنسبة لإيطاليا.

المحور الثاني.....نظريات التجارة الخارجية

وعليه فإنه حسب آدم سميث فإن إختلاف النفقات المطلقة يشكل أساساً لقيام التبادل وتقسيم العمل الدولي ولذلك فإن هذا الإختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية بين الجزائر وإيطاليا. إضافة إلى ما سبق فإن سميث لا يرى داعياً للتفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية فكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ماذا يحدث عندما لا تتمتع أحد الدول بأى ميزة مطلقة في إنتاج أى سلعة . هل من الممكن أن تحقق هذه الدولة مكاسب من التجارة الدولية؟ وفقاً لتحليل آدم سميث فإن الدولة التى لا تتمتع بأى ميزة مطلقة لا تستطيع الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل ، أى أنه ليس هناك فرصة لقيام التجارة الدولية لأنه لا يمكن أن يستورد أحد البلدين السلعتين من الأخر دون أن يصدر إليه شيئاً ويمكن توضيح هذه الفكرة في المثال التالى الذى يوضح تكلفة إنتاج الوحدة من القمح والقطن في كل من فرنسا وألمانيا.

جدول رقم (02): نفقات الإنتاج مقدره بساعات العمل

	قمح	قطن
ألمانيا	40 ساعة عمل/ الوحدة	20 ساعة عمل/ الوحدة
فرنسا	20 ساعة عمل/ الوحدة	15 ساعة عمل/ الوحدة

المصدر: من اعداد الباحثة.

نجد أن فرنسا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كل من القمح والقطن بينما لا تتمتع ألمانيا بأى ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين حيث يتكلف إنتاج الوحدة الواحدة من القمح 20 ساعة عمل فقط في فرنسا بينما يتكلف 40 ساعة عمل في ألمانيا ، أما بالنسبة للقطن فإن الوحدة الواحدة تتكلف 15 ساعة عمل فقط في فرنسا بينما نفس الوحدة تتكلف 20 ساعة عمل في ألمانيا. ولهذا وفقاً لتحليل آدم سميث فإن ألمانيا لا تستطيع الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل نظراً لعدم تمتعها بأى ميزة مطلقة.

ب. نظرية النفقة النسبية لدافيد ريكاردو 1772-1823

يرى ديفيد ريكاردو أن إختلاف النفقات المطلقة ليس مبرراً كافياً لقيام التجارة الدولية لكن يجب أن يكون هناك إختلاف في النفقات النسبية لقيامها.

• الفرضيات التي قامت عليها نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو:

وتقوم هذه النظرية على الفروض الأساسية التالية:

1. إن التجارة الدولية تتم بين دولتين ، وتقع على سلعتين فقط.
2. الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة، وأن كل نوع من تلك الموارد متماثل تماماً، مثلاً عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب، أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة أو الجودة.
3. عوامل الإنتاج تنتقل بحرية كاملة داخل الدولة مع عدم إمكانية انتقالها خارج حدود الدولة .
4. المنافسة التامة ، وحرية التجارة.

المحور الثاني.....نظريات التجارة الخارجية

5. انعدام نفقات النقل والتأمين والتعريفية الجمركية وغيرها من النفقات.
6. استخدام نظرية القيمة في العمل ، أي إن قياس قيمة أية سلعة تتم بكمية العمل المصروف في إنتاجها.
7. التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج .
8. ثبات مستوى المعرفة الفنية داخل كل دولة مع امكانية إختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.
9. ثبات نفقات الانتاج لكل من السلعتين موضوع التبادل، أي أن تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لتغير حجم الإنتاج وبذلك فالإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة؛

• تحليل نظرية النفقة النسبية لديفيد ريكاردو

إذا كانت النفقة المطلقة هي عبارة عن عدد من وحدات العمل اللازمة لإنتاج السلعة فالنفقة النسبية فهي نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة أخرى أي عبارة عن مقارنة نفقتين مطلقتين لسلعتين شرط أن تكون هاتان السلعتان في بلد واحد بعد هذا يقرر ريكاردو أنه يكفي في التبادل الداخلي الذي يتم في داخل كل دولة أن يكون هناك اختلافا بين النفقات المطلقة حتى يتم التبادل الدولي فلا عبء باختلاف النفقات المطلقة وإنما العبء باختلاف النفقات النسبية.

ولتوضيح النظرية نستعين بالمثل الأتي الذي أورده ريكاردو في نظريته والذي يصور إنتاج كل من الجزائر والأردن لسلعتين هما النبيذ والقماش وكما يأتي :

الجدول رقم 03: نفقات الانتاج مقدرة بساعات العمل

معدل التبادل الداخلي		القماش	العصير	الدولة	
القماش بالنسبة للعصير	العصير بالنسبة للقماش				
1.33=60/80	0.75=80/60	80 ساعة عمل/ الوحدة	60 ساعة عمل/ الوحدة	الجزائر	
0.83=120/100	1.2=100/120	100 ساعة عمل/ الوحدة	120 ساعة عمل/ الوحدة	الأردن	
		0.8=100/80	0.5=120/60	الجزائر بالنسبة للأردن	معدل التبادل الخارجي
		1.25=80/100	2=60/120	الأردن بالنسبة للجزائر	

المصدر: من اعداد الباحثة.

واضح من الجدول أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في انتاج السلعتين ، ووفقا لنظرية الميزة المطلقة لأدم سميث لا تقوم بين الدولتين تجارة دولية وهذا يوضح لنا أن نظرية الميزة المطلقة غير كافية لتفسير قيام التجارة الخارجية، غير أن ريكاردو يرى العكس حيث أنه من مصلحة كل بلد أن يتخصص في إنتاج السلعة التي يتميز فيها بتكلفة إنتاج أقل نسبيا مقارنة بغيرها من الدول الأخرى ، و يمكننا حساب التكلفة النسبية لكل سلعة كمايلي :

المحور الثاني.....نظريات التجارة الخارجية

1- حساب التكلفة النسبية لإنتاج العصير

أ- الجزائر

التكلفة النسبية لإنتاج وحدة من العصير = التكلفة المطلقة لإنتاج العصير / التكلفة المطلقة لإنتاج القماش

$$= 80/60 = 0.75 \text{ وحدة من القماش}$$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من العصير في الجزائر تساوي تكلفة إنتاج 0.75 وحدة من القماش

ب- الأردن

التكلفة النسبية لإنتاج وحدة من العصير = التكلفة المطلقة لإنتاج العصير / التكلفة المطلقة لإنتاج القماش

$$= 100/120 = 1.2 \text{ وحدة من القماش}$$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من العصير في الأردن تساوي تكلفة إنتاج 1.2 وحدة من القماش.

2- حساب التكلفة النسبية لإنتاج القماش

أ- الجزائر

التكلفة النسبية لإنتاج وحدة من القماش = التكلفة المطلقة لإنتاج القماش / التكلفة المطلقة لإنتاج العصير

$$= 60/80 = 1.33 \text{ وحدة من العصير}$$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القماش في الجزائر تساوي تكلفة إنتاج 1.33 وحدة من العصير

ب- الأردن

التكلفة النسبية لإنتاج وحدة من القماش = التكلفة المطلقة لإنتاج القماش / التكلفة المطلقة لإنتاج العصير

$$= 120/100 = 0.83 \text{ وحدة من عصير}$$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القماش في الأردن تساوي تكلفة إنتاج 0.83 وحدة من العصير.

وهكذا سيكون من مصلحة الجزائر التخصص في إنتاج العصير لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر بالمقارنة مع الأردن ، أما

الأردن فمن مصلحتها التخصص في إنتاج القماش لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر بالمقارنة مع الجزائر ، بحيث أنه ليس في

مصلحة الجزائر التخصص في إنتاج القماش على الرغم من أن التكلفة المطلقة لإنتاج هذا الأخير أقل من تكلفتها المطلقة

في الأردن ، وذلك كون أن التكلفة النسبية لإنتاج القماش في الجزائر أكبر منها في الأردن. ويتم التبادل الدولي بينهما على

أساس وحدة بوحدة،

• حالة تساوي النفقات النسبية:

إن تساوي النفقات النسبية، لا يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية ولبيان ذلك نورد المثال التالي:

معدل التبادل الداخلي	القمح (2)	القماش (1)	
$0,5 = 40/20$	20	40	فرنسا (1)
$0,5 = 30/15$	15	30	انجلترا (2)
	$0,75 = 20/15$	$0,75 = 40/30$	معدل التبادل

الخارجي

تساوي معدلات التبادل الداخلية في كل من البلدين يعني إندام الميزة النسبية لأي منهما وبالتالي تنعدم مصلحتها من التبادل فلا تقوم التجارة الخارجية والعكس صحيح، فكلما اختلفت معدلات التبادل الداخلية كلما أعطت مبررات لقيام التجارة الدولية.

2. النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية-النظرية الحديثة في التجارة الدولية -

أ. النظرية السويدية-نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج لهيكشر وأولين –

تعد نظرية هيكشر وأولين امتداداً لنظرية النفقات النسبية ذلك لأن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الدولية وأرجعت ذلك إلى إختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هيكشر وأولين فإنها توضح تفسير أسباب إختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، وهذا يعني أن نظرية هيكشر – أولين بدأت من حيث انتهت إليه نظرية النفقات النسبية، ولذلك تعتبر نظرية هيكشر و أولين نظرية مكملية لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها.

• فرضيات نظرية هيكشر وأولين

تقوم النظرية على مجموعة من الافتراضات المبسطة للواقع هي: أن العالم يتكون فقط من دولتين (أ،ب) يقومان بإنتاج سلعتين هما (س،ص) ويعتمدان على عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال .

• كلا البلدين يستخدم نفس المستوى التكنولوجي في الإنتاج أي تشابه التكنولوجيا في البلدين . أي إن الإنتاج في كلا الدولتين يستخدم نفس التشكيلة من عوامل الإنتاج ، فإذا كانت أسعار هذه العوامل متساوية في الدولتين فلا داعي لحدوث التجارة بينهما لأن تكاليف الإنتاج واحدة فيهما ، أما إذا اختلفت أسعار هذه العوامل الإنتاجية أصبح هناك داع ودافع لحدوث التجارة الخارجية بينهما . إن تماثل الفن الإنتاجي في الدولتين وبذلك تحيد تأثيره على أسعار عناصر الإنتاج فلا يبقى سوى جانب العرض الكلي من عناصر الإنتاج ليصبح المحدد الوحيد لأسعار عناصر الإنتاج .

• أن السلعة (س) كثيفة عنصر العمل Labour Intensive والسلعة (ص) كثيفة عنصر رأس المال ، Capital

Intensive بمعنى أن السلعة (س) تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها إلى رأس المال . بينما السلعة (ص) على العكس تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر رأس المال مقارنة باحتياجها من عنصر العمل . ويمكننا القول إن السلعة (س) تتميز بارتفاع نسبة العمل / رأس المال أو انخفاض نسبة رأس المال / العمل مقارنة بالسلعة (ص).

• أن السلعتين (س)،و(ص) يتم انتاجهما في ظل ظروف ثبات الغلة ، والمقصود بذلك أن زيادة المستخدمة من كافة عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال) بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج من السلعة بنفس النسبة . فعلى سبيل المثال زيادة المستخدم من عنصر العمل ورأس المال بنسبة %١٠ يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة.

• التخصص غير الكامل في الدولتين بعد التجارة ، بمعنى سيادة ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة التي تمنع

الدولتين من توجيه كافة عناصر الإنتاج لإنتاج سلعة واحدة من السلعتين .

• إن تماثل كل من الأذواق وهيكل توزيع الدخل في الدولتين- بمعنى تطابق خريطة السواء بالنسبة لهما .- كمحددات

للطلب على السلعتين (س)،(ص) تعزل تأثيره على الطلب على عناصر الإنتاج (رأس المال ، العمل) .

المحور الثاني.....نظريات التجارة الخارجية

- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عناصر الانتاج. ويعنى هذا الافتراض أن أسعار السلعتين (س) و(ص) تميل في الأجل الطويل الى ان تتساوى التكاليف وتختفى أى فرص لتحقيق أرباح غير عادية، ومن ناحية أخرى فإن سيادة المنافسة الكاملة في أسواق عناصر الانتاج تعنى عدم قدرة أصحاب عناصر الانتاج (العمل ، رأس المال) على تحديد معدل الجبر وسعر الفائدة.
 - المرونة التامة لتحرك عناصر الانتاج داخل كل دولة من نشاط إلى آخر ومن مكان إلى آخر وفقاً للعوائد الحدية، حيث تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الانتاج بين الدول ، حيث أن تحرك عناصر الانتاج بمرونة تامة على المستوى المحلى يؤدي إلى تساوى العوائد الحدية لعناصر الانتاج المتجانسة في كل المناطق والصناعات داخل نفس الدولة، بينما تحرك عناصر الانتاج دولياً يعنى تباين عوائد تلك العناصر على المستوى الدولى قبل قيام التجارة.
 - عدم وجود تكلفة نقل وغياب أى شكل من أشكال تقييد حرية التجارة مثل الرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد أو التصدير .
 - استخدام عناصر الانتاج المتاحة استخداماً كاملاً في الدولتين .
 - توازن التجارة بين الدولتين ، بمعنى أن قيمة الصادرات تساوى قيمة الواردات
 - تحليل نظرية هيكشر وأولين
- ترجع نظرية هكشر وأولين سبب قيام التجارة الدولية كما لاحظ التقليديون إلى اختلاف النفقات النسبية، ويضيف إلى أن اختلاف النفقات النسبية ترجع إلى التفاوت بين الدول في مدى وفرة عناصر الانتاج المختلفة في كل منها، هذا التفاوت من شأنه أن يوجد اختلافاً في أثمان عناصر الانتاج وبالتالي في أثمان المنتجات نظراً لتفاوت السلع فيما تحتاجه من شتى العناصر مما يبرز قيام التجارة بين مختلف الدول، إذ ستجه كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في الداخل بتكلفة أقل، فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعناصر الانتاج المتوفرة في مختلف الدول.
- إن عامل الوفرة أو الندرة لعناصر الانتاج وما يتبعها من اختلافات نسبية في أثمان تلك العناصر ليس السبب الوحيد للاختلافات النسبية لأثمان السلع المتبادلة ، بل هناك عامل آخر وهو عامل فني يتوقف على احتياج بعض السلع في انتاجها الى مزج نسب مختلفة من عوامل الانتاج، وهو ما يطلق عليه بدالة الانتاج، فبعض السلع تحتاج فنياً لانتاجها الى توفر بعض عوامل الانتاج بدرجة اكبر من العوامل الأخرى، فبعض السلع مثلاً يحتاج الى عنصر الأرض أكثر من رأس المال والعمل كزراعة القمح مثلاً، بينما سلعة كالمنسوجات تحتاج لرأس المال بنسبة اكبر من الأرض والعمل.. وهكذا فإن البلد يصدر سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج المتوفر لديه نسبياً، بينما يستورد سلعا تحوي على نسبة مرتفعة من عنصر الإنتاج النادر لديه نسبياً.
- ويمكن توضيح نظرية هكشر وأولين من خلال المثال التالي:
- لنفترض أن هناك 3 دول: أمريكا ، أستراليا ، الجزائر، حيث تتمتع كل دولة بتوفر عناصر الانتاج التالية:

الجدول رقم (03):عناصر الانتاج المتوفرة في الدول الثلاثة

الدولة	كمية العمل	كمية رأس المال	كمية الأرض
--------	------------	----------------	------------

المحور الثاني.....نظريات التجارة الخارجية

20	1000	10	أمريكا
900	10	05	أستراليا
08	20	1200	الجزائر

المصدر: من اعداد الباحثة .

نلاحظ من خلال الجدول أن كل دولة من هذه الدول تتوفر لديها العناصر الانتاجية بنسب متفاوتة، فأمریکا يتوفر لديها عنصر رأس المال بكميات وفيرة وبالتالي يجب أن تخصص في السلع وفيرة رأس المال، وأستراليا يتوفر لديها عنصر الأرض بكميات وفيرة وبالتالي فيجب أن تخصص في السلع وفيرة الأرض مثل المراعي، والجزائر يتوفر لديها عنصر العمل بكميات وفيرة وبالتالي فيجب أن تخصص في السلع وفيرة العمل. وعليه بعد قيام التجارة الدولية ستقوم أمريكا بتصدير السلع كثيفة رأس المال إلى كل من أستراليا والجزائر، وتستورد السلع كثيفة العمال وكثيفة الأرض من الجزائر وأستراليا وكذا هو الحال بالنسبة للجزائر وأستراليا .

الفرع الثاني: لغز ليونتييف- إختبار نظرية هكشر وأولين عمليا-

عمد بعض الاقتصاديين الى اختبار نظرية هكشر - أولين في وفرة عوامل الانتاج اختباراً عملياً بتطبيقها على صادرات وواردات دولة معينة. ومن أشهر الاختبارات التي جرت على نظرية هيكشر - أولين ما قام به الاقتصادى المعروف والروسى الأصل "فاسيلى ليونتييف" في عامي 1953 و 1956 بدراسة هيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة اتجاه العالم الخارجى حيث استخدم ليونتييف بيانات عام 1947 هذه البيانات تضمنت المدخلات من عنصر العمل ورأس المال اللازم لانتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية وبدائل الواردات الأمريكية . ونظراً لتمتع أمريكا بوفرة نسبية في عنصر رأس المال ، ووفقاً لنظرية هكشر - أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها مكون من سلع كثيفة رأس المال ، بينما وارداتها تتضمن سلع كثيفة العمل. ولكي يتأكد ليونتييف من صحة هذا التوقع فإنه قد احتاج الى بيانات عن درجة كثافة رأس المال والعمل فى هيكل صادرات وواردات أمريكا وهذه البيانات موجودة فى جداول المدخلات والمخرجات التي تعرض تفصيلاً لاحتياجات كل سلعة منتجة فى أحد القطاعات داخل الاقتصاد (من باقى القطاعات الأخرى) ونظراً لعدم توفر تلك البيانات عن الواردات الأمريكية فإن ليونتييف قد استعاض عنها ببيانات عن تكلفة بدائل الواردات الأمريكية التي يتم انتاجها محلياً كبديل للسلع التي يتم استيرادها من الخارج . والجدول التالى يوضح مدخلات رأس المال والعمل اللازمة لانتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات وبدائل الواردات .

الجدول رقم (04): جدول المدخلات والمخرجات الأمريكي لعالم 1947.

عوامل الإنتاج	الصادرات	الواردات المتنافسة
كمية رأس المال (K) بالدولارات	2.550.780	3091.339
كمية العمل (L) بالفرد كل سنة	182.313	170.004
نسبة رأس المال / العمل (k/L) ألف دولار	14	18

المحور الثاني.....نظريات التجارة الخارجية

يتضح لنا من الجدول أعلاه ، أن بدائل الواردات الأمريكية تتمتع بارتفاع نسبة رأس المال / العمل مقارنة بالصادرات الأمريكية، معنى ذلك أن أمريكا تستورد سلع كثيفة رأس المال وتصدر سلع كثيفة العمل. وجاءت هذه النتيجة لتتعارض تماماً مع منطق نظرية هكشر وأولين. ولقد قام ليونتييف بإجراء الدراسة مرة أخرى مستخدماً بيانات عن سنة 1951 ثم سنة 1956، ولكن المشكلة استمرت ، حيث أظهرت هذه الدراسات أيضاً تصدير أمريكا لسلع كثيفة العمل واستيراد سلع كثيفة رأس المال. وبالتالي فالنتائج التي توصل لها كانت تمثل لغزاً حقيقياً، ولا شك أن اعتماد ليونتييف على بيانات بدائل الواردات الأمريكية التي تنتج محلياً بدلاً من اعتماده على بيانات فعلية عن الواردات الأمريكية التي تنتج في الخارج هو المصدر الرئيسى للنتائج الخاطئة التي توصل إليها. ولعل من أهم العناصر التي لم يأخذها في الحسبان هو عنصر رأس المال البشرى الذي يتضمن الإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب والذي كان يجب أن يتم إضافته إلى رأس المال المادى. وهذا ما فعله اقتصادى يدعى "كنن Kenen" في عام 1965 بتقدير حجم رأس المال البشرى في الصادرات وبدائل الواردات الأمريكية ثم إضافتها إلى رأس المال المادى لبيانات عام 1947 وهنا جاءت النتيجة مرضية واختفى لغز ليونتييف ، وأصبحت أمريكا مصدرة لسلع كثيفة رأس المال ومستوردة لسلع كثيفة العمل.

ثانياً : النظريات الحديثة

أ. منحى التعلم

يربط هذا التحليل بين ارتفاع مستوى مهارات العمل والتحسين في الفن الانتاجي وبين إجمالي عدد المنتجات التي يتم انتاجها من نوع معين خلال فترة زمنية معينة، وليس حجم الاستثمارات في التعليم والبحوث، وفيما يتعلق بقدرة العمال على التعلم لوحظ أن عدد الساعات التي يقضيها العامل في صناعة منتج معين تميل للانخفاض بنسبة منتظمة كلما تضاعف الانتاج، وبالتوسع في تطبيق ذلك التحليل يمكن القول أن نفقات الانتاج جميعاً تنخفض مع تراكم تجارب الانتاج ، وباسقاز هذا التحليل على التجارة الدولية نجد أنه في حالة دولتين الأولى رائدة في صناعة منتج كثيف العمل وعمالها مؤهلون ومدربون، ودولة داخلية في نفس الصناعة مبتدئة، فنظراً لإفتقار الدولة اللاحقة إلى التجربة ورغم ما تتمتع به من ميزة نسبية لانتاجها كثيف العمل إلا أنها لن تستطيع في بادئ الأمر منافسة الدولة الرائدة، وباستطاعة الدولة الرائدة أن تبقي على فجوة بينها وبين الدولة اللاحقة، فالفجوة التكنولوجية والخبرة العملية لعمال الدولة اللاحقة تجعل هناك فروقا بين قدرة الدولتين على المنافسة لصالح الدولة الرائدة وبمرور الوقت يكتسب العنصر البشرى في الدولة المبتدئة خبرات تؤدي إلى تقلص الفجوة وإلى انخفاض نفقات الانتاج ودون أن ننسى أن المعدات ذات النفقة الرأسمالية تهتك و تتقادم مع مرور الزمن ،وهنا يتم التخلص من عبء التفوق التكنولوجي وهكذا تعود المزايا النسبية ونسب عوامل الانتاج للتحكم.

ب. نظرية معدل التبادل الدولي لليندر

نظرية الطلب الممثل أو نظرية تشابه الأذواق وتعود هذه النظرية إلى الاقتصادي ستافن ليندر Staffan Linder وجاءت تسميتها من أن الدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق، حيث يرى ستافن ليندر أن سبب قيام التجارة الدولية يرتبط بالمزايا النسبية ، ولكن منشأ هذه المزايا لا يوجد في الاختلاف بين الهبات المبدئية لعوامل الانتاج، وليس يعنى هذا أن اختلاف عوامل الانتاج لا قيمة له ، وبالتالي ليندر يرى بأن اختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، فهذا الاختلاف لا

المحور الثاني.....نظريات التجارة الخارجية

يفسر قيام التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط وهذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي بل يعني أن له قيمة محدودة ويستدعي ذلك البحث عن إعتبارات أخرى. وفي تفسيره لقيام التجارة الدولية يفرق ليندر بين نوعين من السلع: المنتجات الأولية وتجارة المنتجات الصناعية، ففيما يخص تجارة المنتجات الأولية فإن التفسير الذي قدمه ليندر يتطابق والتفسير الذي تقدمه نظرية هكشر-أولين أي أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية وأن الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج ، أما فيما يخص تجارة المنتجات الصناعية فإن نظرية ليندر ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى عامل تشابه الدخل ، فالدول متشابهة الدخل تكون متشابهة الأذواق وبالتالي يمكن قيام التجارة بين الدول متشابهة الدخل لكون أسعار السلع تناسب المستهلكين في الدول الأخرى بسبب تساوي القدرة الشرائية. وعليه فإنه يعتمد في تفسيرها على عوامل تتعلق بجانب الطلب لا العرض - تشابه نمط الطلب في الدول المختلفة-، إذ يرى لندر ضرورة توافر الشرطين التاليين لقيام التجارة الدولية في السلع الصناعية:

- 1- يعتبر وجود طلب داخلي شرطاً ضرورياً لكي تدخل أي سلعة صناعية في نطاق الصادرات، مفاد ذلك أن أي سلعة لا بد وأن تنتج وتستهلك في الداخل قبل أن تتحول إلى سلعة تصديرية. ويعني ذلك أنه لا تستطيع أي دولة أن تحقق ميزة نسبية في إنتاج سلع صناعية ما لم تكن هذه السلع مطلوبة في السوق المحلي، وعليه فالطلب المحلي يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق النسبية.
- 2- أن الدول ستقوم بتصدير السلع التي تمتلك لها أسواق كثيرة ورائجة وبرر ذلك بالحاجة إلى إنتاج كبير الحجم من أجل تمكين المنشأة المحلية من تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية، وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتتمكن من غزو الأسواق الأجنبية. ويأخذ على هذه النظرية ما يلي:

- السوق الخارجي ليست إمتداد للسوق الداخلي في كل الدول ولكل السلع، إنما هناك بعض الدول تنتج للإستهلاك الأجنبي مثل الصين والهند فهي تنتج بعض المنتجات لدول العالم الأول وهذا لتدني تكلفة اليد العاملة فيها الذي يؤدي بدوره لتدني سعر السلعة نفسها والتي لا يقدر الفرد المحلي إقتنائها أو هو غير محتاج لها أصلاً فتوجه للسوق الخارجي مباشرة
 - أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخل الفردية في البلدان المختلفة. وهذا يعود لإختلاف التقاليد والعادات والأديان وكذا الثقافات.... إلخ. مما يؤثر على ميولات الأفراد لبعض السلع على حساب الأخرى.
- ج. نموذج الفجوة التكنولوجية لبوسنر

هذا النموذج قدمه بوسنر عام 1961 ويقوم على أساس أن الاختلاف في مستويات التطور التكنولوجي بين الدول المتقدمة والمتخلفة يؤثر على هيكل التجارة الخارجية، فالأولى تحصل على ميزات نسبية مكتسبة بالشكل الذي يجعلها تتفوق على الثانية، مما يتيح لها من أن تقود التجارة لصالحها، وبالتالي فإن هذا النموذج يرتكز على وجود فجوة تكنولوجية بين النوعين من الدول، والذي ينعكس أثره على حركة التجارة الدولية، كما هذا التحليل يستند على وجود فجوتين:

- فجوة الطلب: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد وبداية استهلاكه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاجه وتصديره.

المحور الثاني.....نظريات التجارة الخارجية

- فجوة التقليد: وهي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك في الإنتاج.

فبحسب نموذج الفجوة التكنولوجية يتضمن أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي وتصبح دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، وعندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام كعامل مفسر لهيكل أو نمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات.

د. نظريات اقتصاديات الحجم

من بين الفرضيات التي قامت عليها نظرية هكشر-أولين في تفسير التجارة الدولية هي فرضية ثبات غلة الحجم والتي تعني زيادة حجم الإنتاج بنفس نسبة زيادة المدخلات الممثلة في عوامل الإنتاج. أما غلة الحجم المتزايدة فتعني زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة عوامل الإنتاج. وبالتالي تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الدولية تطورا وتعديلا آخر لنظرية هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كإحدى المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توفر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد على زيادة الإنتاج وبالتالي يتم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الإستهلاكية) والمنتجات النصف مصنعة (السلع الوسيطة) وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير).

وبالتالي ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة، مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الإستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى.

وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة وألمانيا الموحدة، فرنسا، إنجلترا، إيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الإستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغير مثل بلجيكا، هولندا، لكسمبورج، اليونان، الدول الإسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطة.

هـ. نظرية دورة حياة المنتج لفرنون

لقد ظل نموذج الفجوة التكنولوجية عاجزا عن الإجابة على سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي وهما:

المحور الثاني.....نظريات التجارة الخارجية

- لماذا يقتصر ظهور الاختراعات والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدماً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان دون غيرها من البلدان المتقدمة مثل فرنسا و إيرلندا؟

- ما هي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية وما هي المزايا النسبية التي تصاحبها؟

وبذلك فإن المفكر الاقتصادي ريموند فرنون تمكن من الإجابة على هذين السؤالين من خلال نظرية أطلق عليها نظرية دورة حياة المنتج، والتي تعتبر كنظرية مكملة لتحليل "بوسنر" بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي ودوره في خلق المزايا النسبية. حيث أن اكتساب بعض الشركات لميزة تكنولوجية تسمح لها باحتكار سوق السلعة، وفي سياق بحثه عن مصدر الميزات الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات في الدول المتقدمة، أكد فرنون أن تميزها يعود أساساً إلى اهتمامها بالبحث والتطوير، وتخصيصها موارد مالية معتبرة لنفقات الاستثمار المتعلقة به، ومع اشتداد المنافسة الدولية، وشيوع التكنولوجيا المستخدمة في المنتج، تميل الميزة الاحتكارية لهذه الشركات إلى الانخفاض، إذ يمكن للشركات المنافسة إنتاج نفس المنتج ولكن بتكاليف منخفضة مقارنة بالشركات الأمريكية، وهو ما يؤدي بها إلى تطوير منتج بديل، ومن ثم البحث عن إستراتيجية بديلة للتوطن، تبدأ بمنح تراخيص الإنتاج أو الدخول في مشاريع شراكة لإنتاج وتسويق نفس المنتج في البلدان المضيفة. وتدرس دورة حياة المنتج تدرس العلاقة بين المبيعات من المنتج خلال فترة زمنية معينة وعمر هذا المنتج، بالإضافة إلى أهمية هذا النموذج في عملية التنبؤ بحجم المبيعات والظروف التنافسية والتكنولوجية التي ينشط فيها المنتج ويميز فرنون بين ثلاث مراحل في دورة المنتج على النحو التالي:

● المرحلة الأولى - المنتج الجديد -

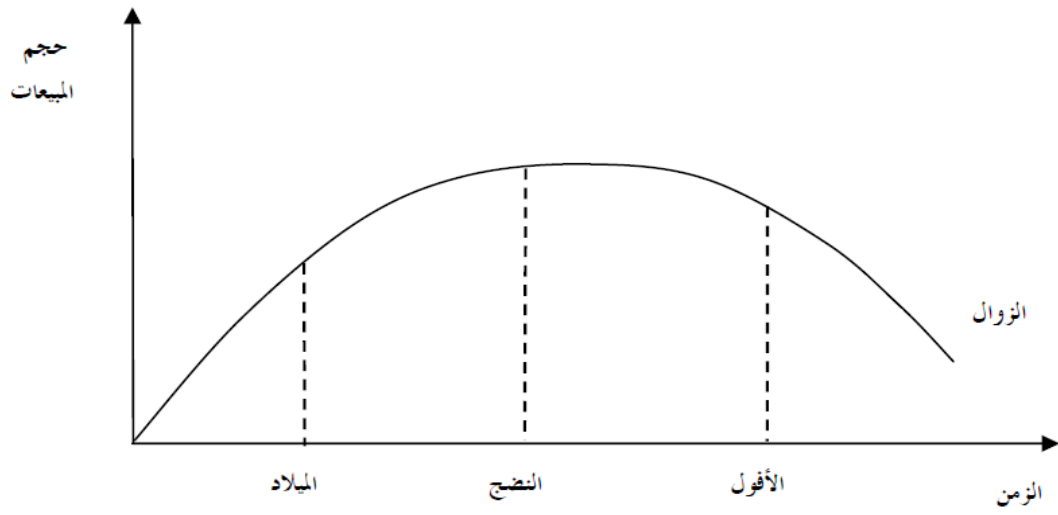
وفي هذه المرحلة تنتج السلعة بكميات غير كبيرة وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة وفي هذه المرحلة تكون الكوادر العلمية والهندسية هي العوامل الأكثر أهمية، ويحتاج الأمر إلى يد عاملة عالية المهارة وتكون أسعار المنتج الجديد عالية ولهذا يكون الطلب عليها غير كبير خصوصاً من قبل ذوي الدخل غير المرتفع، كما أن تصدير السلعة يكون محدوداً.

● المرحلة الثانية(النمو أو التوسع والنضج)

وهنا يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولا متزايداً ويجري إنتاجها بصورة متزايدة أكثر فأكثر وتنخفض تكاليف إنتاجها وبالتالي أسعارها مما يضاعف الطلب عليها، كما يتزايد الطلب عليها في الخارج، حيث في البداية يتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الابتكار، ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواءً بواسطة الشركة المنتجة نفسها أو بواسطة شركات أخرى وتظهر سلع مقلدة في بلدان أخرى وينتشر بيع حقوق التصنيع وفي هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة بالانتقال إلى بلدان أخرى أقل تطوراً من الناحية العلمية – التكنولوجية، وفي هذه المرحلة تتحسن نوعية المنتج ويكتسب مزيداً من التطور والتنوع ويزداد عدد السلع المنافسة وتظهر منافسة محلية بسبب تقليد التكنولوجيا من طرف شركات أخرى.

● المرحلة الثالثة المنتج النمطي-مرحلة الأفول:-

وهنا تصبح السلعة قديمة بسبب ظهور سلعة جديدة أكثر حداثة وتطوراً تلبى الحاجات نفسها، فعلى الرغم من الأسعار فإن الطلب على السلعة ينخفض وإنتاجها يتراجع.



Source : Pierre Jacquemol, **La firme multinationale, une introduction économique**, édition economica ,paris, 1990, p60